نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بالتطبيق على الجمعيات الأهلية - دراسة حالة

دكتور

إيهاب إبراهيم حامد عبد العال

مدرس بقسم المحاسبة

بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية

والعلوم الإدارية بالمقطم

نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بالتطبيق على الجمعيات الأهلية - دراسة حالة

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال*

المستخلص

تعد الأصول غير الملموسة من أهم أنواع الأصول فى الوقت الحالى وأكثرها تأثيراً على القدرة التنافسية للوحدات نظراً للتزايد المستمر والمضطرد فى استخدام تكنولوجيا المعلومات وهو ما يعرف بعصر المعرفة ، لذا فقد اتجهت العديد من الشركات نحو قياس تلك الأصول والإفصاح عنها ضمن تقاريرها المالية ، إلا أن طرق قياس تلك الأصول لا تصلح للتطبيق فى الوحدات غير الهادفة للربح ، لانتفاء هدف الربح من ناحية وعدم وجود قيمة سوقية لها من ناحية أخرى ، فضلاً عن أن لكل نوع من تلك الوحدات طبيعة خاصة ، وبالتالى فإن ما قد يصلح للبعض قد لا يصلح للبعض الأخر ، كما أن ما تم تقديمه من قبل الباحثين من محاولات لقياس تلك الأصول فى الوحدات غير الهادفة للربح لا يعدو عن كونها مؤشرات لإدارة تلك الأصول ، حتى مع استخدام إحدى الدراسات لتلك المؤشرات لقياس الأصول غير الملموسة فى أحد أنواع الوحدات غير الهادفة للربح إلا إنه لا يمكن تعميمه على باقى تلك الوحدات لاختلاف طبيعتها عن طبيعة باقى الوحدات ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وقد اعتمدت الدراسة فرضين أساسيين الأول بأن النماذج الحالية لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح تعد قاصرة نحو تطبيقها فى الوحدات غير الهادفة للربح ، أما الفرض الثانى فهو أن النموذج المقترح يعد فعالاً فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، حيث تم الاستعانة بالقوائم المالية لإحدى الجمعيات الأهلية ، وتطبيق النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة على تلك الوحدة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء تتأثر بقيمة التغير في الأصول غير الملموسة ، بالإضافة إلى قبول فرضى الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الأصول غير الملموسة – الوحدات غير الهادفة للربح – الجمعيات الأهلية .

* مدرس بقسم المحاسبة بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم .
البريد الالكترونى : dr.ehabagwa@gmail.com

A Proposed Accounting Model for Measuring the Value of Intangible Assets in Non-for-Profit Entities by applying on Charitable Associations - Case Study

Dr. Ehab Ibrahim Hamed Abdel Aal [*]

Abstract

Intangible assets are considered among the most significant and influential types of assets on the competitiveness of entities, due to the continuous and growing use of information technology, which is known as the era of knowledge. Accordingly, many companies have tended to measure and disclose these assets in their financial reports. However, due to the lack of profit element on the one hand and the absence of market value on the other hand, the actual measurement of these assets is not appropriate to be applied in non-for-profit entities. Also, each type of these entities has a special nature, and therefore what may work for some may not work for others. As a result, the attempts made by researchers to measure the assets belonging to non-for-profit entities are no more than indicators to manage those assets. Even though, one study used these indicators to measure intangible assets in a type of non-for-profit entities, but the results of this study cannot be generalized to the rest of these entities because of the different nature of each entity. Therefore, this study aimed to present a proposed accounting model to measure the value of intangible assets in non-for-profit entities, especially in charitable associations. This study adopted two basic hypotheses; the first "The current models for measuring the value of intangible assets at the profit seeking entities have many shortcomings when applied to the non-for-profit entities"

The second hypothesis is that "the Proposed model is effective in measuring the value on intangible assets, especially in charitable associations," The proposed model has been adopted and applied to the financial statements of an Egyptian charitable association. The study concluded that the increase in revenues after excluding the contributions of the donors and money providers and members are affected by the value changes in intangible assets. In addition, the two study hypotheses were accepted.

Keywords: **Intangible Assets measurement, Non-for-Profit Entities, Charitable Associations.**

[*] **Lecturer in Accounting Department, Cairo Higher Institute for Languages, Simultaneous Interpretation and Administrative Sciences at Mokattam.**
E-mail : dr.ehabagwa@gmail.com

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تمثل الأصول غير الملموسة أحد أهم مجالات البحث المحاسبى فى الوقت الحاضر نظراً لدورها فى تعظيم قيمة المنشآت ، لذا فقد تعددت الإصدارات المحاسبية التى تناولت تلك الأصول من جانب الجهات المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية لقياس قيمتها بشكل كمى ، إلا أن تركيز تلك الإصدارات أنصب بشكل أساسى على الأصول غير الملموسة التى يتم إقتنائها ، لذا فقد اتجه البحث المحاسبى إلى التركيز على تقديم نماذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً أو ما يعرف برأس المال الفكرى .

أما بالنسبة للوحدات غير الهادفة للربح فتعد من أهم الركائز التى يتم الاعتماد عليها فى أى دولة نظراً لدورها المؤثر والمتزايد فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأفراد المجتمع ، ونتيجة لذلك فقد اتجهت البحوث المحاسبية نحو تنظيم العملية المحاسبية فى هذا المجال ، حيث اتسمت المعايير المحاسبية بالقصور فى معالجة المعاملات فى الوحدات غير الهادفة للربح فلم تضع أسس وقواعد تحكم العملية المحاسبية فى تلك الوحدات ، و انصب تركيزها بشكل أكبر على الوحدات الهادفة للربح.

لذا فإن قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح من المجالات البحثية ذات الأهمية نظراً للدور المؤثر الذى تلعبه الجمعيات الأهلية فى المجتمع من ناحية ، ولتوسع تلك الوحدات فى استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات المقدمة منها ، ممايزيد من الدور المتنامى للأصول غير الملموسة فى تعظيم قيمة تلك الوحدات من ناحية أخرى.

مشكلة الدراسة :

أدى التطور المستمر و المتزايد فى تكنولوجيا المعلومات إلى ما يعرف بعصر المعرفة ، والذى أثر على المنشآت بشكل جوهرى من خلال تزايد الأصول المعرفية أو ما يعرف بالأصول غير الملموسة ، والتى تعد من أهم محركات القيمة لأى منشأة وخاصة تلك التى تعتمد بشكل كثيف على تكنولوجيا المعلومات ، حيث تصل نسبة الأصول غير الملموسة فى تلك المنشآت إلى أكثر من ٨٠% من قيمتها ، فبالرجوع إلى القيمة السوقية لتلك المنشآت يتضح أن القيمة السوقية لها تزيد بشكل جوهرى عن القيمة الدفترية لأصول تلك المنشآت ، بل قد تتجاوز القيمة السوقية لها أضعاف القيمة الدفترية نظراً لقيمة الأصول غير الملموسة بها مثل شركة مايكروسوفت والتى تخطت القيمة السوقية لها أكثر من ثلاثة أضعاف القيمة الدفترية لها فى نهاية عام ٢٠١٨ (إذ بلغت القيمة السوقية لها ٨١٢,٩٣٠ مليار دولار والقيمة الدفترية لها ٢٥٨,٨٥٩ مليون دولار) ، وبالتالى فإن الأصول غير الملموسة لتلك المنشآت تشكل جزءاً من القيمة الحقيقية لها ، مما يدل وجود أصل مستتر ينبغى أن يظهر ضمن عناصر الأصول فى القوائم المالية لتلك المنشآت ، إلا أن المعايير المحاسبية سواء الدولية أو المصرية لا تعترف بالأصول غير الملموسة إلا بقدر ضئيل منها حيث لا تعترف إلا بالشهرة المقتناة ولا تعترف بالأصول الناتجة عن البحوث والتطوير إلا بشروط معينة يصعب تحقيقها فى كثير من المنشآت ، ولا تعترف إطلاقاً بالأصول غير الملموسة المولدة داخلياً ومن أهمها رأس المال الفكرى .

وقد قدم العديد من الباحثين الكثير من النماذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة لتلك المنشآت بلغ عددها كما أشار أحد الباحثين (Sveiby , 2010) إلى ٤٢ نموذج ، اعتمد بعضها فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة على الربح المحاسبى المحقق ، و اعتمد البعض الآخر على القيمة السوقية للمنشآت ، أما الجزء الأخير فقد اعتمد على مؤشرات لإدارة تلك الأصول وليس لتحديد قيمتها.

نظراً لأن الوحدات غير الهادفة للربح لا تسعى بشكل أساسى إلى تحقيق ربح ، كما أنه ليس لها قيمة سوقية ، وبالتالى فإن النماذج المعتمدة على الربح المحاسبى وكذلك القيمة السوقية لا تصلح للتطبيق على الوحدات غير الهادفة للربح ، أما النماذج المعتمدة على مؤشرات فهى لا تقدم قيمة للأصول غير الملموسة وإنما توفر مؤشرات تستخدم فقط لإدارة تلك الأصول والحفاظ عليها .

تعد الوحدات غير الهادفة للربح وبخاصة الجمعيات الأهلية من الوحدات التى تساهم فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين المتلقين لخدماتها ، وعلى ذلك فإن قوائمها المالية تعد محط أنظار المانحين ومقدمى الأموال ، لذا فإن قياس قيمة الأصول غير الملموسة وإدراج قيمتها فى القوائم المالية لتلك الوحدات تعد ذات أهمية لمستخدمى تلك القوائم المالية وخاصة للمانحين ومقدمى الأموال ، حيث إن عجز تلك الوحدات عن تقييم أصولها غير الملموسة وعرضها ضمن قوائمها المالية سيعوق قدرة المانحين ومقدمى الأموال على اتخاذ قراراتهم والتأثير عليها وخاصة فيما يتعلق بمنح التمويل لتلك الوحدات من عدمه (Milon ,2017).

على الرغم من وجود نماذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح ، إلا إن ذلك لم يمتد نحو الوحدات غير الهادفة للربح ، بالرغم من أنها وحدات كثيفة المعرفة يتطلب أن يتم تأدية خدماتها فى وقت مناسب وجودة عالية مما يتطلب تحسين خدماتها باستمرار ، كما تتضمن جميع أنواع وأشكال تلك الوحدات أصولاً غير الملموسة حيث تعتمد جميع أشكال تلك الوحدات على العنصر البشرى ، ومن ثم فإن تلك الوحدات جميعاً تشترك فى وجود رأس المال البشرى وهو أحد أنواع الأصول غير الملموسة بشكل أساسى ، وتختلف فيما بينها فى وجود الأنواع الأخرى للأصول غير الملموسة بإختلاف درجة اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات.

لذا فإن قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح يعد ذا أهمية لتلك الوحدات من أجل إدراج ذلك الأصل المستتر فى القوائم المالية لها ، إلا أن المحاولات التى تمت فى هذا الشأن (كما سيتضح من خلال الدراسات السابقة) ، اعتمدت على تقديم مؤشرات لإدارة تلك الأصول ، ولم تقدم نموذجاً لقياس تلك الأصول بشكل كمى ، وعلى ذلك فإن تقديم نموذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية يمثل ضرورة وخاصة فى ظل عدم وجود نماذج لقياس تلك الأصول ، وعلى ذلك فإن الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلين التاليين :

١- ما مدى فعالية النماذج المقدمة لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح ومدى صلاحيتها للتطبيق على الأنواع المختلفة للوحدات غير الهادفة للربح ؟

٢- إذا كانت إجابة السؤال السابق بالنفى فهل يمكن بناء نموذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل كمى ؟

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة فى " تقديم نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وتطبيقه على الجمعيات الأهلية من خلال دراسة حالة على إحدى تلك الجمعيات " ، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية :

١- تحديد مدى صلاحية النماذج المقدمة من الباحثين لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح .

٢- تقديم نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح .

٣- القيام بدراسة تطبيقية لاختبار مدى فعالية النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية من خلال تطبيقه على إحدى الجمعيات الأهلية .

أهمية الدراسة :

تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

- على المستوى العلمى : حيث تمثل الدراسة إضافة للمكتبة العربية نظراً لندرة الدراسات (فى حدود ما اطلع عليه الباحث) والتى قامت بقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح (كما سيتضح من خلال عرض الدراسات السابقة) .
- على المستوى العملى : حيث تسعى الدراسة إلى تقديم نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، ومن ثم مساعدة تلك الوحدات فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة لها ، مما يزيد من جودة القوائم المالية لتلك الوحدات وبما ينعكس بالإيجاب على قرارات المانحين و مقدمى الأموال وواضعى السياسات فى تلك الوحدات.

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على مايلى :

١- تقديم نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية دون غيرها من الأنواع الأخرى للوحدات غير الهادفة للربح ، نظراً للطبيعة الخاصة لكل نوع من أنواع تلك الوحدات حيث تختلف المعالجة المحاسبية فى الجمعيات الأهلية عن الوحدات الحكومية وعن الجامعات على الرغم من أنها جميعاً وحدات غير هادفة للربح .

٢- ستقتصر الدراسة التطبيقية على دراسة حالة نظراً لصعوبة الحصول على عدد من القوائم المالية لعدد من الجمعيات الأهلية حيث لا يوجد إلزام للجمعيات الأهلية بنشر قوائمها المالية ، من ناحية أخرى لا تتفاوت الممارسة المحاسبية بين تلك الجمعيات ، وبالتالى فإن حالة واحدة تكفى لوجود نظام محاسبى موحد صادر عن وزارة التضامن الإجتماعى .

منهجية الدراسة :

تحقيقاً للهدف الأساسى للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية فقد اعتمد الباحث على المنهجين التاليين :

- المنهج الاستنباطى : حيث قام الباحث باستخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة ومشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتى ساعدت فى تحديد النماذج المختلفة لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح ، ومن ثم صياغة النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية .
- المنهج الاستقرائى : وقد اعتمد عليه الباحث من خلال القيام بدراسة تطبيقية لاختبار العلاقة بين الزيادة فى الايرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء مع قيمة الأصول غير الملموسة للوحدة ، ومدى فعالية النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية .

خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم تنظيم المتبقى منها على النحو التالى :

أولاً : الدراسات السابقة .

ثانياً : فروض الدراسة .

ثالثاً : نماذج قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح.

رابعاً : النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح .

خامساً : الدراسة التطبيقية :

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية .

المراجع .

أولاً : الدراسات السابقة :

تعددت وتنوعت الدراسات السابقة التى تعرضت للأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وفقاً لأنواع تلك الوحدات ، وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم الدراسات إلى قسمين أساسيين القسم الأول ويتناول الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام ، أما القسم الثانى فيتناول الأصول غير الملموسة فى الأنواع المختلفة للوحدات غير الهادفة للربح ، وذلك كما يلى :

القسم الأول : الدراسات التى تعرضت للأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام :

تعرض القسم **الأول** من الدراسات للأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام سواء من خلال الأصول غير الملموسة بشكل مباشر أو من خلال أحد عناصرها وهو رأس المال الفكرى ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Bradburn & Coakes, 2004) والتى قدمت تقريراً عن النتائج المستخلصة من ١٥ حالة من دراسة تجريبية على الوحدات الخدمية الكبيرة فى المملكة المتحدة والتى تم فيها استخدام مفاهيم رأس المال الفكرى والثقافى كأدوات تحليلية لتفسير البيانات المتعلقة بالأصول غير الملموسة ، حيث قامت الدراسة بتحديد الروابط والعلاقات بين قيمة هذه الأشكال من رأس المال من خلال تحديد أصولها ووظائفها ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تطوير رأس المال الفكرى قد يمثل ورطة فى بعض الوحدات وخاصة فى القطاع العام حيث تفتقر العديد منها إلى الإدارة أو الخبرة لقياس قيمتها والإفصاح عنها ، كما أن عدد قليل من تلك الوحدات هى التى حاولت إجراء تحليل للاستثمار والعائد لدعم الفوائد المتصورة عن الاستثمار فى الأصول غير الملموسة ، وأرجعت الدراسة هذا القصور إلى الارتباك حول طريقة قياس قيمة الأصول غير الملموسة ، وإن كان هذا القصور على مستوى الوحدة ، فلا يمكن التفاؤل بشأن الإفصاح عن القيمة الحقيقية على المستوى القومى .

بينما اتجهت دراسة (Colauto et al., 2011) نحو التحقيق فى وجود رأس المال الفكرى فى المنظمات غير الربحية فى البرتغال وموقف مديريها منه إلى جانب مقارنة النتائج التى سيتم التوصل إليها بالنتائج التى تم التوصل إليها فى المنظمات غير الربحية فى البرازيل ، وقد انتهت الدراسة إلى اتفاق نتائج الدراسة مع النتائج التى تم التوصل إليها فى المنظمات غير الربحية فى البرازيل ، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى ميل المنظمات غير الربحية فى البرتغال إلى الموافقة على مقترحات تحديد العناصر المتعلقة برأس المال البشرى ، ورأس المال الهيكلى ، ورأس مال العلاقات ، كما أظهرت النتائج إلى أن رأس المال البشرى هو الفئة الأكثر أهمية ، حيث استخدمت الدراسة قائمة استبيان بهدف تحديد العناصر المتعلقة برأس المال البشرى ، رأس المال الهيكلى ، رأس مال العلاقات ، وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت للكشف عن درجة اتفاق أو عدم اتفاق المجيبين فيما يتعلق بالبيانات المقترحة .

أما دراسة (Neagu, 2013) فقد سعت نحو وضع تصور لمفهوم التفاعل بين المعرفة التنظيمية ورأس المال البشرى داخل المنظمات غير الحكومية لتحقيق التميز من خلال وصف الآلية التى يتم من خلالها الابتكار وتوليد القيمة الاجتماعية من خلال معرفة دور رأس المال البشرى فى إدارة المعرفة ، وما هى العوامل التى تؤثر على إدارة المعرفة وكيف يؤثر الابتكار المرتبط بإدارة المعرفة على توليد قيمة للمجتمع من خلال دراسة حالتين من المنظمات غير الحكومية الرومانية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الافتقار إلى الموارد المالية وعدم استقرار الموارد البشرية هما القيدان الرئيسيان للمنظمات غير الحكومية الرومانية ، كما أنه لا يتم دراسة رأس المال المعرفى فى المنظمات غير الحكومية الرومانية ، وأن عمليات إدارة المعرفة تتم من خلال الموارد البشرية المدربة تدريباً جيداً وعالية الجودة وذات القدرة على المنافسة .

كما أكدت دراسة (Dyczkowski, 2013) على أهمية رأس المال البشرى من خلال سعيها إلى التأكيد على أهمية الاعتراف والقياس والإفصاح بشكل صحيح عن رأس المال البشرى فى المنظمات غير الحكومية البولندية

من خلال تحليل للموارد البشرية المتاحة للمنظمات غير الحكومية البولندية مقارنة بحالة نظرائهم الألمان والبريطانيين ، وعرض الطرق التى تمكن من تقدير رأس المال البشرى وتقييمه فى بيئة غير تجارية ، بما فى ذلك النسب المستخدمة لرصد تطور رأس المال البشرى ، وقد انتهت الدراسة إلى أن رأس المال البشرى يعد ذو أهمية لأى منظمة وخاصة للمنظمات غير الهادفة للربح بسبب ميزانيتها المحدودة ولدعم قدرتها على التنافس ، كما أن قياس قيمة رأس المال البشرى يعتمد على ملاحظة المديرين للعلاقة بين الاستثمارات فى رأس المال البشرى لمنظمة غير حكومية وأدائها ، حيث قدمت الدراسة عدداً من المؤشرات المرتبطة برأس المال البشرى .

أما دراسة (Agoston, 2014) فقد قامت نظرة عامة لرأس المال الفكرى فى المنظمات الاجتماعية فى رومانيا ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه من أجل تطوير رأس المال الفكرى فإن الإدارة الفعالة للموارد التنظيمية تلعب دوراً مهماً للغاية ، كما يعتمد تطوير رأس المال الفكرى على معرفة الموظفين ومشاركتهم للرؤية وقيمة المنظمة ، كما يمارس مستوى تحفيز الموظفين تأثيراً معتدلاً على الأداء التنظيمى ، ويتمثل التأثير الأقل فى تنمية رأس المال الفكرى فى المنظمات الرومانية فى أبعاد التعاون والاتصال والحكم الذاتى .

واستكمالاً لأهمية الأصول غير الملموسة فقد تعرضت دراسة (Milon, 2017) لأهمية تحديد الأصول غير الملموسة فى المنظمات غير الربحية من حيث صلتها بتقديم طلب الحصول على تمويل وفهم ما يفعله مقدمى الأموال بشأن فهم الأصول غير الملموسة وتقييمها ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه إذا بدأ مقدمى الأموال فى التعرف على الأصول غير الملموسة وقياسها فسيكونون قادرين على اتخاذ المزيد من القرارات السليمة بشأن المنظمات التى يختارون تمويلها ، بالإضافة إلى أنه سيضيف قيمة إلى المنظمات غير الربحية المجتمعية وقتما تكون تلك المنظمات قادرة على تحديد أصولها غير الملموسة وإدراجها فى قوائمها المالية والتى يتم استخدامها عند طلب التمويل .

القسم الثانى : الدراسات التى تعرضت للأصول غير الملموسة فى الأنواع المختلفة للوحدات غير الهادفة للربح ، وقد تم تقسيم تلك الدراسات إلى أربعة مجالات ، وكذلك كمايلى :

المجال **الأول** من الدراسات وقد تعرض للأصول غير الملموسة فى الجامعات سواء كان ذلك بشكل مباشر أو من خلال أحد عناصرها وهو رأس المال الفكرى ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Secundo et al., 2010) والتى سعت إلى مناقشة دور الأصول غير الملموسة فى مؤسسات التعليم العالى وتقديم إطار للقياس إلى جانب تطبيق توضيحى فى إحدى المؤسسات الإيطالية للتعليم العالى والبحث العلمى ، وقد انتهت الدراسة إلى أن إنشاء الأصول غير الملموسة هو جوهر مهمة التعليم والبحث ، وبالتالى فإن تحديد وقياس رأس المال الفكرى يمثلان أولوية تشغيلية لتقييم التوافق بين التوجيه الاستراتيجى والأداء داخل هذه المؤسسات ، حيث قامت الدراسة بإجراء دراسة حالة ، وانتهت إلى أن تحليل المؤشرات الفردية واتجاهاتها يدل على وجود علاقة بين مكونات رأس المال الفكرى وهى رأس المال البشرى ، رأس المال التنظيمى ، رأس مال العلاقات ، وذلك من خلال عدد من المؤشرات التى استخدمتها الدراسة .

بينما اتجهت دراسة (الهلالى ، ٢٠١١) نحو توضيح مفاهيم المعرفة وإدارة المعرفة ورأس المال الفكرى فى المؤسسات بصفة عامة ومؤسسات التعليم العالى بصفة خاصة ، وتحديد الأساليب والطرق المختلفة التى يمكن

استخدامها فى قياس العائد على الاستثمار فى رأس المال الفكرى فى مؤسسات التعليم العالى ، تحديد المتطلبات الأساسية لتنمية رأس المال الفكرى فى مؤسسات التعليم العالى ، بالإضافة إلى تقديم نموذج مقترح لقياس رأس المال الفكرى وإدارته وتنميته فى مؤسسات التعليم العالى ، وقد انتهت الدراسة إلى أن مكونات رأس المال الفكرى تتضمن رأس المال البشرى ، رأس المال الهيكلى ، رأس مال العميل ، رأس مال العلاقات ، رأس مال التجديد ، وقد قامت الدراسة بوضع عدد من المتغيرات لكل نوع من الأنواع السابقة باعتبارها مؤشرات له .

كما اتجهت دراسة (Todericiu & Serban, 2015) نفس اتجاه الدراسة السابقة من خلال سعيها إلى استكشاف دور رأس المال الفكرى فى المنظمات الحديثة فى الوقت الحاضر بصفة خاصة فى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات ، وقد انتهت الدراسة إلى أن قياس رأس المال الفكرى يعد ميزة تنافسية للمنظمات فى عالم تزداد فيه المنافسة والندرة للمصادر ، كما أن قياس رأس المال الفكرى يجلب تغيرات إدارية وثقافية وتنظيمية ويسمح بالتخطيط وإدارة الموارد غير الملموسة بما يتوافق مع استراتيجية المشروع لخلق القيمة ، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الجامعات فى تحسين تقييم أصولها غير الملموسة وقياسات الأداء وتخصيص الموارد وممارسة القياس المرجعى ، حيث صممت الدراسة تقريراً لوحدة رأس المال الفكرى يحتوى على أربعة أجزاء مختلفة تصور الإطار الداخلى للمؤسسة ، كما تمثل أداة قياس مرجعى وتتكون تلك الأجزاء من رؤية المؤسسة ، ملخص الموارد والأنشطة غير الملموسة ، نظام مؤشرات للأنشطة والموارد غير الملموسة ، نظام للإفصاح عن المؤشرات ، كما يتكون هذا النظام من خطوات ومؤشرات أساسية وعامة ، ولكن من الضرورى لكل جامعة أن تجد الطريقة المناسبة لتقييم أصولها وإيجاد طريقة للإفصاح عن النتائج التى تكون مفيدة لفهم الوضع بشكل عام فى أوروبا.

واستكمالاً لنفس الاتجاه فقد سعت دراسة (Loyarte et al., 2018) إلى تطوير نموذج لقياس رأس المال الفكرى لمساعدة مديرى مراكز التدريب من أجل تغيير القيمة المتصورة لمشاريع البحث والتطوير من خلال البحث فى النماذج المختلفة لتقييم الأصول غير الملموسة ، وقد انتهت الدراسة إلى صياغة نموذج بالاستناد إلى معادلة نموذج سكانديا ونموذج إدفينسون ومالون ولايتنر لتحديد قيمة رأس المال الفكرى ، حيث يتم تقييم رأس المال الفكرى من خلال عدد من المؤشرات التى تم وضعها من خلال الرجوع إلى نموذج لايتنر ، وترتيب تلك المؤشرات وإعطائها أوزان نسبية وفقاً للنماذج المرجعية لمؤشرات رأس المال البشرى والهيكلى والعلاقات وتحديد قيمة لتلك المؤشرات وفقاً لتلك الأوزان .

أيضاً أخذت دراسة (Omowumiodeniyi, 2018) نفس الاتجاه من خلال دراسة مدى تأثير رأس المال الفكرى على أداء الجامعات الحكومية فى نيجيريا ، وذلك من خلال تقييم تأثير رأس المال البشرى ورأس المال الهيكلى ورأس مال العلاقات على أداء الجامعات النيجيرية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن رأس المال البشرى ورأس المال الهيكلى ورأس مال العلاقات لها جميعاً تأثير إيجابى كبير على أداء عينة التعليم والأداء البحثى للجامعة ، وهذا يعنى أن الاستثمار الكافى والحفاظ على رأس المال الفكرى من قبل الجامعات الحكومية النيجيرية من شأنه أن يسهم فى تحسين أدائها ، كما أن مكونات رأس المال الفكرى لها تأثير إيجابى كبير على أداء الجامعات الحكومية النيجيرية .

بينما تعرض المجال **الثانى** من الدراسات للأصول غير الملموسة فى الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Serrano Cinca et al., 2003) والتى سعت إلى تحديد وقياس الأصول غير الملموسة فى الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن طرق القياس المطبقة فى الشركات الخاصة مثل نموذج القيمة السوقية ، الطرق المعتمدة على العائد على الأصول أو حقوق الملكية أو القيمة الاقتصادية المضافة والتى تعتمد على الربح المحاسبى المحقق لا يمكن تطبيقها فى الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية ، فليس من المنطقى أن يتم السؤال عن القيمة السوقية لمجلس المدينة أو قسم الشرطة ، كذلك مفاهيم الربح والشهرة والأسماء التجارية لامعنى لها فى تلك الوحدات ، وترى الدراسة أن النموذج الأمثل للاستخدام هو بطاقة الأداء المتوازن ، لذا فقد رأت الدراسة أن الإدارة الجيدة للأصول غير الملموسة تساعد الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية على تحقيق أهدافها ، وأن هناك أربعة أنواع من الأصول غير الملموسة ذات الصلة بتلك الوحدات وهى التنظيم الداخلى والخارجى ، رأس المال الهيكلى ، رأس المال البشرى ، الالتزام الاجتماعى أو البيئى .

أما دراسة (Guthrie et al., 2004) فقد هدفت إلى بحث إمكانية الاعتماد على أطر بديلة للتقرير وبخاصة تلك المرتبطة برأس المال الفكرى والتى ربما تكون مفيدة عند تبنيها فى الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن إطار التقارير المالية التقليدية تعطى سرداً غير كامل لأنشطة المنشأة ، كما أن النشاط الاقتصادى ينتج عنه عدد متزايد من المشاكل البيئية والاجتماعية وأنه لا يتم التقرير عنها فى سياق الإطار التقليدى للتقارير المالية ، وأن أساليب القياس المستخدمة فى القطاع الخاص لا يمكن استخدامها وتطبيقها فى الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية ، ولوضع إطار للتقرير عن رأس المال الفكرى فإنه يجب فهم الأداء التنظيمى وتعزيز الشفافية والمساءلة فى تلك الوحدات.

بينما سعت دراسة (Ramirez, 2010) إلى تحديد وقياس وإدارة الأصول غير الملموسة باعتبارها المصادر المحتملة لخلق القيمة ، مما سيتيح للإدارة معرفة أكثر تفصيلاً عن تلك الاستثمارات الاستراتيجية التى ستساعدهم فى مهمتهم المتمثلة فى تقييم وزيادة النشاط والانجازات والكفاءة ، وستسمح للمواطنين بتقييم الأنشطة التى تقوم بها الإدارة من أجل تحسين رضاهم وزيادة رفاهيتهم ، لذا فقد قامت الدراسة ببناء نماذج إدارة رأس المال الفكرى فى صورة مجموعة من المؤشرات التى من شأنها أن تبلغ عن الانجازات الموضوعة من خلال العناصر غير الملموسة ، وبالتالى عند إنشاء نموذج لإدارة رأس المال الفكرى فإنه يجب إجراء تحليل مفصل للكيان العام وتحديد أهدافه الاستراتيجية ثم تحديد العوامل أو الموارد غير الملموسة المرتبطة مباشرة بالأهداف ويتم جمعها فى ثلاثة مجموعات وهى رأس المال البشرى ، رأس المال الهيكلى ، رأس مال العلاقات ثم تحديد مؤشر لكل عنصر غير ملموس مع إجراء مراجعات دورية للنموذج ليتكيف مع التغيرات المحتملة التى تحدث فى الكيان العام ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه نتيجة لحركة إصلاح الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية فإن المعرفة والأصول غير الملموسة المصدر الرئيسى للميزة التنافسية للكيانات العامة ويعد رأس المال الفكرى أحد سبل نجاح تلك الكيانات ، إلا أن قياس رأس المال الفكرى فى الوحدات ذات المنافع العامة والأجهزة الحكومية قد يكون صعب التحقيق والتطبيق .

أما دراسة (سعداوى ، ٢٠١٤) فقد اتجهت نحو إلقاء الضوء على مفهوم رأس المال الفكرى وعناصره الأساسية ومداخل قياسه واختبار العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات ورأس المال الفكرى بعناصره الثلاثة رأس المال البشرى ، رأس المال الهيكلى ، رأس مال العلاقات فى وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين تكنولوجيا المعلومات ورأس المال الفكرى للوزارة بعناصره الثلاثة ، وأن تأثير تكنولوجيا المعلومات على رأس المال الهيكلى فى الوزارة هو الأكثر وضوحاً يليه رأس مال العلاقات ثم أخيراً رأس المال البشرى مما يعد مؤشراً على محدودية تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهارات وقدرات العاملين فى الأجهزة الحكومية .

بينما دراسة (Keshvarz et al., 2017) فقد تناولت شرح تأثيرات الأصول التنظيمية غير الملموسة على ريادة الأعمال ، وذلك من خلال استبيانات تم تقديمها لعينة من ٢٧٥ موظف من موظفى وزارة الشباب والرياضة فى إيران ، وتتكون الاستبيانات من استبيان لرأس المال البشرى ، استبيان لرأس المال الاجتماعى ، استبيان لرأس المال النفسي وريادة الأعمال ، وذلك لتحديد الأصول التنظيمية غير الملموسة ، وقد أظهرت النتائج أن متوسط الأصول التنظيمية غير الملموسة ومكوناتها كانت كبيرة أعلى من المعتاد ، وكان هناك ارتباط كبير بين الأصول التنظيمية غير الملموسة وجوانبها مع ريادة الأعمال ، وعليه فإن تحسين الأصول التنظيمية غير الملموسة فى وزارة الشباب والرياضة فى إيران فعال فى تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال.

واتجه المجال **الثالث** من الدراسات نحو تناول الأصول غير الملموسة فى الأندية الرياضية ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Brommer, 2011) والتى سعت نحو البحث عن شرعية الاعتراف بعقود لاعبى كرة القدم كأصول غير ملموسة فى الميزانية ، حيث لاتفى هذه الأصول بمعايير الاعتراف المنصوص عليها فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، حيث لا يوجد ارتباط مباشر بين الاستثمار فى عقود لاعبى كرة القدم وتحقيق فوائد اقتصادية فى المستقبل ، كما سعت الدراسة أيضاً إلى إثبات العلاقة بين الاستثمار فى عقود لاعبى كرة القدم والأداء الميدانى ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار فى عقود لاعبى كرة القدم يسهم فعلياً فى زيادة احتمال الأداء الجيد على العكس من مبيعات العقود فإنه يقلل من هذا الاحتمال ، كما أن عدم الاعتراف بالأصول غير الملموسة يقلل من جودة الميزانية.

أما دراسة (Goshunova, 2013) فقد اتجهت نحو استشكاف التأثير الإيجابى لرسملة تكاليف اقتناء اللاعبين كأصول غير ملموسة على كفاءة أندية كرة القدم الاحترافية ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود تأثير لرأس المال البشرى على أداء أندية كرة القدم ، حيث إن قيمة اللاعبين لها تأثير إيجابى على مؤشرات النجاح والأداء المالى للنادى .

بينما اتجهت دراسة (Bengtsson & Wallström, 2014) إلى تحليل ومقارنة كيفية تسجيل قيمة اللاعبين لمعرفة نوع المعلومات التى يفصح عنها كل نادى فى قوائمه المالية من وجهة نظر المستثمر ، وهل الإجراءات المحاسبية الحالية والإفصاح توفر رؤية حقيقية وعادلة لأفضل وضع مالى للأندية الأوروبية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف بين الأندية فى نوعية المعلومات التى يفصح عنها بسبب نقص نماذج التقييم وإمكانية الاستفادة من اللاعبين المحليين ، حيث لايتم تسجيل اللاعبين بطريقة صحيحة نتيجة نقص

خيارات إعادة التقييم نظراً لاستخدام الأندية لنموذج التكلفة التاريخية وطريقة إهلاك القسط الثابت ، وعلى ذلك فإن الإجراءات المحاسبية الحالية لتسجيل اللاعبين لاتعكس الوضع المالى الحقيقى والعادل للنادى ، ومن المرجح أن تتجاوز القيمة السوقية للاعبين بموجب العقد القيمة الدفترية للاعبين المسجلين ، كما لا توجد وسيلة لتسجيل اللاعبين المحليين فى الميزانية على الرغم من أنهم يمثلون نسبة كبيرة من مجموع اللاعبين .

وقد أيدت دراسة (Kulikova & Goshunova, 2014) النتيجة السابقة من خلال اتجاهها نحو تقديم مجموعة من الاقتراحات العلمية فى البحث نحو تطوير تسجيل اللاعبين الشباب فى نوادى كرة القدم الاحترافية ، حيث تم تطوير نظم المحاسبة لمعالجة تسجيل لاعبى كرة القدم بشكل جيد ، إلا أنه قد تم إهمال حساب تكاليف اللاعبين الشباب الذين تم إعدادهم داخلياً ، مما يؤدى إلى ألا تنعكس حصة كبيرة من الأصول بشكل كاف فى نظم المحاسبة والتقارير المالية لنادى كرة القدم ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الاستثمارات فى اللاعبين الشباب تمثل رصيداً يتشكل على مر السنين فى الأكاديميات الرياضية ، وهو قادر على توليد فوائد اقتصادية كجزء من تشكيلة النادى ، إلا أنه يصعب وجود تقييم موثوق للأصول المولدة داخلياً ، واقترحت الدراسة أن يتم رسملة تكاليف تدريب اللاعبين المحليين من خلال ما يتم إنفاقه على الأكاديميات الرياضية لتدريب الشباب ، حيث إن نظم تدريب لاعبى كرة القدم من الشباب هو الأساس لنجاح نادى كرة القدم لأن لاعبى فرق الشباب هم أساس الفرق الكبرى .

أيضاً أيدت دراسة (Akhlaque & Flouti, 2016) النتيجتين السابقتين من خلال بحثها عما إذا كانت اللوائح الحالية والمتطلبات المحاسبية كافية لنوادى كرة القدم السويدية وتقدم قيمة عادلة وحقيقية لمواردها البشرية من اللاعبين ، حيث وجدت الدراسة أن التقارير المالية فى كرة القدم لا تعكس القيمة الحقيقية للاعبين ، حيث تفصح الأندية عن لاعبيها كأصول غير ملموسة ولكن ما يتم الإفصاح عنه هو قيمة عقود اللاعبين المتعاقد معهم أما اللاعبين الذين تم ترقيتهم للعب فى الفريق الأول لا يتم أخذهم فى الاعتبار .

وأخيراً تعرض المجال **الرابع** من الدراسات للأصول غير الملموسة على المستوى القومى ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (زهران ، ٢٠١١) والتى اتجهت نحو تطوير منهجية مناسبة لقياس رأس المال الفكرى على المستوى الكلى ، من خلال تحديد المكونات الفرعية لرأس المال الفكرى الكلى ، وتحديد متغيرات كل مكون من مكونات رأس المال الفكرى الكلى ، تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات داخل كل مكون من مكونات رأس المال الفكرى الكلى ، قياس قيمة كل مكون من مكونات رأس المال الفكرى الكلى مع دمجهم معاً لصياغة المؤشر العام لرأس المال الفكرى الكلى ، وقد انتهت الدراسة إلى أن مكونات رأس المال الفكرى الكلى هى رأس المال البشرى الكلى ، رأس المال الهيكلى الكلى ، رأس المال السوقى الكلى ، رأس المال المتجدد الكلى ، وأن هناك علاقة ارتباط طردية فيما بين المكونات الفرعية لرأس المال الفكرى وبعضها البعض وفيما بينهم وبين رأس المال الكلى مقاساً بالناتج المحلى الإجمالى المعدل بالقوة الشرائية للنقود ، بالإضافة إلى وجود تأثير هام للمكونات الفرعية لرأس المال الفكرى الكلى من حيث المساهمة فى تحقيق الثروة المالية الكلية للدولة ، وأن رأس المال الهيكلى له أكبر درجة مساهمة فى تحقيق تلك الثروة يليه رأس المال السوقى ثم رأس المال البشرى وأخيراً رأس المال المتجدد.

بينما سعت دراسة (Ståhle & Ståhle, 2012) نحو تقديم تقييم لأداة قياس رأس المال الفكرى على المستوى القومى والتى طورتها شركة Corrado , Hulten & Sichel ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود نقطة ضعف حاسمة فى النموذج والذى يقوم على تقدير القيمة الرأسمالية للأصول غير الملموسة ثم يدمج هذه القيمة النقدية فى وظيفة الانتاج عن طريق زيادة رأس المال وحساب تأثير رأس المال الجديد ، وبالتالى فإن القيمة الرأسمالية للأصول غير الملموسة الجديدة غير معروفة ، وبالتالى فإن النموذج يعتمد على رأس المال ويفشل فى النظر عبر جوهر الأصول غير الملموسة .

أما دراسة (Januškaitė & Užienė, 2015) فقد تعرضت للتحديدات التى تحدث عند وضع الاستراتيجيات القائمة على قياسات رأس المال الفكرى القومى ، فعلى الرغم من أن هناك طرق مختلفة لقياس رأس المال الفكرى القومى إلا إنها لا تستخدم عادة بين صانعى السياسة كأداة لقرارات الإدارة الاستراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للدولة ، حيث قارنت الدراسة بين الطرق المختلفة لقياس رأس المال الفكرى القومى ، والتى انتقدتها الدراسة ورأت عدم صلاحيتها للتطبيق ، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين الباحثين الأكاديميين وواضعى السياسة تتمثل فى ضعف الوعى بمفهوم رأس المال الفكرى لدى واضعى السياسات ، القضايا المتعلقة بالمنهجية ، تغيير صورة القيادة ، القضايا المتعلقة بالتعاون ، كما انتهت الدراسة إلى أنه لا يوجد حل فريد للمشكلة وأن الاقتراحات للحل تكمن فى زيادة عدد المنشورات المخصصة لقضايا رأس المال الفكرى وإثراء قواعد البيانات الوطنية والإحصاءات عن رأس المال الفكرى .

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح مايلى :

١- أن غالبية الدراسات تناولت العلاقة بين الأصول غير الملموسة أو أحد مكوناتها وهو رأس المال الفكرى ومكوناته بأحد أنواع الوحدات غير الهادفة للربح سواء كانت جامعات أو قطاع عام أو وزارات وهيئات حكومية أو وحدات غير ربحية بشكل عام أو بتأثير تلك الأصول على المستوى القومى ، مما يدل على اختلاف تركيبة الأصول غير الملموسة باختلاف نوع الوحدات غير الهادفة للربح .

٢- لم تقدم أى من الدراسات السابقة نموذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة بشكل كمى ، وإنما قدمت عدداً من المؤشرات والتى لا تعدو عن كونها أدوات لإدارة تلك الأصول حتى مع الدراسة التى استخدمت تلك المؤشرات ووضعت لها أوزان نسبية وحولت تلك الأوزان إلى قيم كمية من خلال الرجوع إلى نماذج مرجعية ، فإن استخدام تلك النماذج المرجعية لا يصلح بالضرورة مع الحالة التى تم فيها التطبيق ، حيث قد تكون تلك النماذج تم وضعها وتطبيقها فى بلاد تختلف فيها البيئة عن بيئة التطبيق لتلك الدراسة ، كما أن تلك الدراسة تم تطبيقها فى مراكز التدريب ، ونظراً لأن الوحدات غير الهادفة للربح ذات طبيعة مختلفة ، فإن ما يمكن أن يطبق على أحد أنواع هذه الوحدات لن يلائم الأنواع الأخرى من الوحدات غير الهادفة للربح ، حيث تختلف طبيعة الجامعات والمراكز البحثية عن الجمعيات الأهلية عن الوزارات والوحدات الحكومية .

على ذلك فإن الدراسات السابقة لم تقدم نموذجاً كمياً يمكن أن يستخدم لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية وهو ما تسعى الدراسة إلى تقديمه .

ثانياً : فروض الدراسة :

فى ضوء مشكلة وهدف الدراسة وعرض وتقييم الدراسات السابقة والعرض السابق للنموذج المقترح أمكن للباحث صياغة فروض الدراسة على النحو التالى :

١- تعد النماذج الحالية لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح قاصرة نحو تطبيقها فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام وفى الجمعيات الأهلية بشكل خاص.

٢- يعد النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية فعالاً فى تقدير قيمة تلك الأصول .

لاختبار الفرض الأول سيتم اختباره من خلال التحليل المنطقى للنماذج المتاحة لقياس قيمة الأصول غير الملموسة ، نظراً لتعذر اختباره بطريقة كمية ، وذلك كمايلى :

ثالثاً : نماذج قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح :

تعددت النماذج المقدمة من الباحثين لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح ، وقد أجمل عدد من الباحثين تلك النماذج فى نموذجين أساسيين وهما : (Rodov & Ieliarert , 2002 ; Lagroste et al., 2010 ; Osinski et al., 2017)

١- نموذج القيمة السوقية : ويقوم هذا النموذج على قياس قيمة الأصول غير الملموسة بالفرق بين القيمة السوقية للمنشأة وقيمتها الدفترية ، ويعتمد فى قياس القيمة السوقية للمنشأة على سعر السهم فى سوق الأوراق المالية مضروباً فى عدد أسهم الشركة .

٢- النماذج المعتمدة على الربح المحاسبى : وهى نماذج تم بناؤها بالاعتماد على الربح المحاسبى سواء بقيمته المحققة كما هو أو بعد إجراء تعديلات عليه لتحويله من ربح محاسبى إلى ربح اقتصادى ، ومن أمثلة تلك النماذج :

- نموذج معدل العائد على الأصول : ويقوم النموذج على قياس قيمة الأصول غير الملموسة من خلال قسمة الربح المحقق قبل الضرائب على إجمالى أصول المنشأة ومقارنة النتائج بالعائد المحقق فى الصناعة التى تعمل فيها المنشأة ، ثم ضرب الفرق فى متوسط أصول المنشأة لحساب الدخل المتحقق من الأصول غير الملموسة ثم خصمها بمعدل فائدة لتحديد قيمة الأصول غير الملموسة .
- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة : ويقوم النموذج على تحويل الربح المحاسبى إلى ربح اقتصادى من خلال إجراء عدد من التعديلات لمعالجة التشوهات التى يعانى منها الربح المحاسبى ، ومن ثم تحديد القيمة الاقتصادية المضافة للمنشأة والتى يتم مقارنتها بالقيمة الاقتصادية المضافة فى مجال الصناعة ، وتحديد الفرق الذى يتم ضربه فى مقلوب نسبة القيمة الاقتصادية المضافة للوصول إلى قيمة الأصول غير الملموسة

كما اعتمدت فئة من الدراسات على القياس غير المالى للأصول غير الملموسة مثل الدراسات التى اعتمدت على نموذج بطاقة الأداء المتوازن والذى يقوم على عدد من المؤشرات لقياس الأداء فى أربعة جوانب أساسية وهم جانب العلاقات مع العملاء ، جانب العمليات الداخلية ، جانب الأداء المالى ، جانب التعلم والنمو ، ومن خلال

تلك الجوانب تقوم المنشأة بترجمة استراتيجياتها إلى أهداف تشغيلية تكون مرتبطة بالسلوك والأداء ، ومن ثم فهى تقوم بمراقبة أداء الأصول غير الملموسة من خلال استراتيجيات خلق القيمة لكل من الأصول الملموسة وغير الملموسة .

ومن خلال عرض النماذج السابقة لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح يتضح قصور تلك النماذج نحو استخدامها فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح ، وذلك للأسباب التالية :

١- اعتمد النموذج الأول على القيمة السوقية للمنشآت وهو ما لايمكن تطبيقه فى الوحدات غير الهادفة للربح حيث إنه ليس لها قيمة سوقية .

٢- اعتمد النموذج الثانى على الربح المحاسبى المحقق سواء بقيمته المحققة كما هى أو بعد إجراء التعديلات عليها وهو أيضاً ما يتنافى مع هدف الوحدات غير الهادفة للربح حيث إنها لا تهدف إلى تحقيق ربح ، ومن ثم لا يوجد بها ربح محاسبى محقق وعلى ذلك فإن النماذج المعتمدة على الربح المحاسبى لا يمكن تطبيقها فى الوحدات غير الهادفة للربح .

أما الدراسات التى اعتمدت نموذج بطاقة الأداء المتوازن الذى يقوم على عدد من المؤشرات المالية وغير المالية لمراقبة أداء الأصول غير الملموسة وليس لتحديد قيمة لها ، فذلك النموذج معد من الأساس للرقابة على عناصر الأصول غير الملموسة والحفاظ على نموها واستمراريتها ، ومن ثم فلا يمكن استخدامها فى الوحدات غير الهادفة للربح لقياس قيمة تلك الأصول ، ولكن يمكن استخدامها فى أغراض الرقابة وتقييم أدائها فى تلك الوحدات.

وعلى ذلك فإن تلك النماذج تعد قاصرة نحو استخدامها فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح ، وهو ما تأكد أيضاً من خلال عرض الدراسات السابقة ، ونظراً لأن الجمعيات الأهلية ليس لها قيمة سوقية ولا تهدف إلى تحقيق ربح ومن ثم ليس لها ربح محاسبى محقق ، وعليه فإن النماذج السابقة لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح لا يمكن تطبيقها فى الجمعيات الأهلية أيضاً ، ومن ثم يمكن القول بصحة الفرض الأول من فروض الدراسة بأن النماذج الحالية لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح تعد قاصرة نحو تطبيقها فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام وفى الجمعيات الأهلية بشكل خاص ، مما يتطلب تقديم نموذج مختلف لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وهو ما سوف تقترحه هذه الدراسة وذلك كما يلى

رابعاً : النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح :

عرف القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى من خلال المادة الأولى منه الجمعيات الأهلية بأنها " كل جماعة ذات تنظيم مستمر ، يتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون وتتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتبارية مصرية أو منهما معاً بحد أدنى عشرة أشخاص وتهدف إلى ممارسة العمل الأهلى " ، كما حدد القانون من خلال المادة الرابعة عشر منه أنشطة عمل

الجمعيات الأهلية فى مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية للمجتمع ، وذلك وفقاً لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها (القانون رقم ٧٠ ، ٢٠١٧).

تتمثل القوائم المالية للجمعيات الأهلية فى قائمة المركز المالى ، حساب الايرادات والمصروفات ، حساب المقبوضات والمدفوعات (قائمة التدفقات النقدية) ، وعلى ذلك فلا يوجد من بين تلك القوائم قائمة دخل حيث لا يوجد ربح محاسبى فتلك الوحدات غير هادفة للربح ومن ثم لا يتم إعداد قائمة تعبر عن ذلك الربح ، ويقوم النموذج المقترح على فلسفة تعتمد على استخدام الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة ، حيث إن الزيادة فى الايرادات بشكل عام يتم إضافتها إلى المال الاحتياطى والذى يستخدم فى العام المقبل فى توليد إيرادات أخرى ، أى أن الزيادة فى إيرادات العام الحالى مترتبة أو نتيجة لإيرادات العام الماضى ، وبالتالى فإن تلك الإيرادات عبارة عن سلسلة مترتبة على بعضها البعض .

ونظراً لأن قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح يمكن أن تقاس من خلال الزيادة فى الأرباح الفعلية عن متوسط الصناعة ، وبما أنه ليس هناك أرباح فى الوحدات غير الهادفة للربح ولكن يوجد زيادة فى الإيرادات ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على متوسط الزيادة فى الإيرادات للجمعيات الأهلية ، فإنه يمكن استخدام الزيادة فى الإيرادات الفعلية لتقدير الزيادة فى الإيرادات المتوقعة ومقارنتها بها لتحديد الانحراف بينهما ، وعلى ذلك فإن النموذج يقوم على افتراض أن الانحراف بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة و الفعلية يمثل قيمة التدفق النقدى من الأصول غير الملموسة خلال العام ، ومن ثم فإن خصم مجموع قيم تلك التدفقات خلال مدة معينة هى قيمة هذه الأصول فى نهاية المدة ، وعلى ذلك تتمثل خطوات النموذج المقترح فى الآتى:

١- تحديد الزيادة فى الإيرادات خلال العام .
٢- تحديد مساهمات وتبرعات المانحين ومقدمى الأموال والواردة فى حساب الإيرادات والمصروفات للجمعية.
٣- تحديد ماتم استخدامه من تبرعات المانحين فى الأعمال الخيرية للجمعية .
٤- استبعاد ماتم استخدامه من تبرعات المانحين فى الأعمال الخيرية للجمعية من مساهمات وتبرعات المانحين ومقدمى الأموال لينتج الزيادة فى تبرعات المانحين ومقدمى الأموال غير المستخدمة فى الأعمال الخيرية للجمعية .
٥- تحديد مساهمات الأعضاء (مقابل الاشتراك) والواردة فى حساب الإيرادات والمصروفات للجمعية .
٦- طرح الزيادة فى تبرعات المانحين ومقدمى الأموال غير المستخدمة فى الأعمال الخيرية للجمعية بالإضافة إلى مساهمات الأعضاء (مقابل الاشتراك) من الزيادة فى إيرادات العام لينتج الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء أى يتبقى فقط الإيرادات من الأنشطة المختلفة التى تقوم بها الجمعية .
٧- تحديد الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء لعدد من السنوات لا تقل عن خمس سنوات متتالية (سلسلة زمنية).

٨- تحديد الزيادة فى الإيرادات المتوقعة باستخدام أحد النماذج الإحصائية ومقارنتها بالزيادة فى الإيرادات الفعلية للحصول على الانحراف بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة والفعلية.

٩- تحديد قيمة الأصول غير الملموسة من خلال خصم مجموع قيم الانحرافات بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة والفعلية لعدد لا يقل عن خمس سنوات باستخدام معدل الخصم المعلن لدى البنك المركزى (إذا كان هناك معدل خصم واحد أو متوسط لمعدلات الخصم فى حالة تعددها خلال العام) ، ويرجع السبب فى تحديد المدة بألا تقل عن خمسة أعوام وذلك عملاً بما جاء فى المعايير المحاسبية سواء المصرية أو الدولية وخاصة المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣١ " انخفاض قيمة الأصول " و المعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٦ والذى يحمل نفس الاسم ، وذلك عند تقدير التدفقات النقدية للأصل بألا تزيد المدة عن خمس سنوات ولكن يمكن زيادتها مع تحديد مبرر ذلك (وزارة الاستثمار ، ٢٠١٥ ؛ مجلس معايير المحاسبة الدولى ، ٢٠١٧) ، ويرى الباحث أنه كلما زادت المدة كلما كان ذلك أفضل للحصول على نتيجة إحصائية أفضل من ناحية التقدير .

١٠-إدراج الأصول غير الملموسة بالقيمة السابق تحديدها فى ميزانية الجمعية الأهلية وزيادة المال الاحتياطى بنفس القيمة .

١١-إعادة قياس قيمة الأصول غير الملموسة سنوياً لتحديد مدى التغير الذى يطرأ على قيمة تلك الأصول سواء كان التغير ارتفاعاً أو انخفاضاً ، وإعادة تسجيل الأصل وفقاً للقيمة الجديدة ، على أن تسجل تلك التغيرات فى حساب الإيرادات والمصروفات ، ويرى الباحث أن تسجيل تلك التغيرات ضمن المال الاحتياطى سيوفر لمستخدمى القوائم المالية للجمعية وخاصة لمقدمى الأموال والمانحين معلومات مفيدة عن الأصول غير الملموسة والتغير فيها ، مما سيساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة بشأن تقديم التمويل لتلك الوحدة من عدمه وسيكون دافع لإدارة الوحدة على تحقيق مردود إيجابى ينعكس على زيادة قيمة الأصول غير الملموسة فى الميزانية ، ويؤدى إلى إلى زيادة مساهمات المانحين ومقدمى الأموال .

ويوضح الشكل التالى خطوات قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية وفقاً للنموذج المقترح :

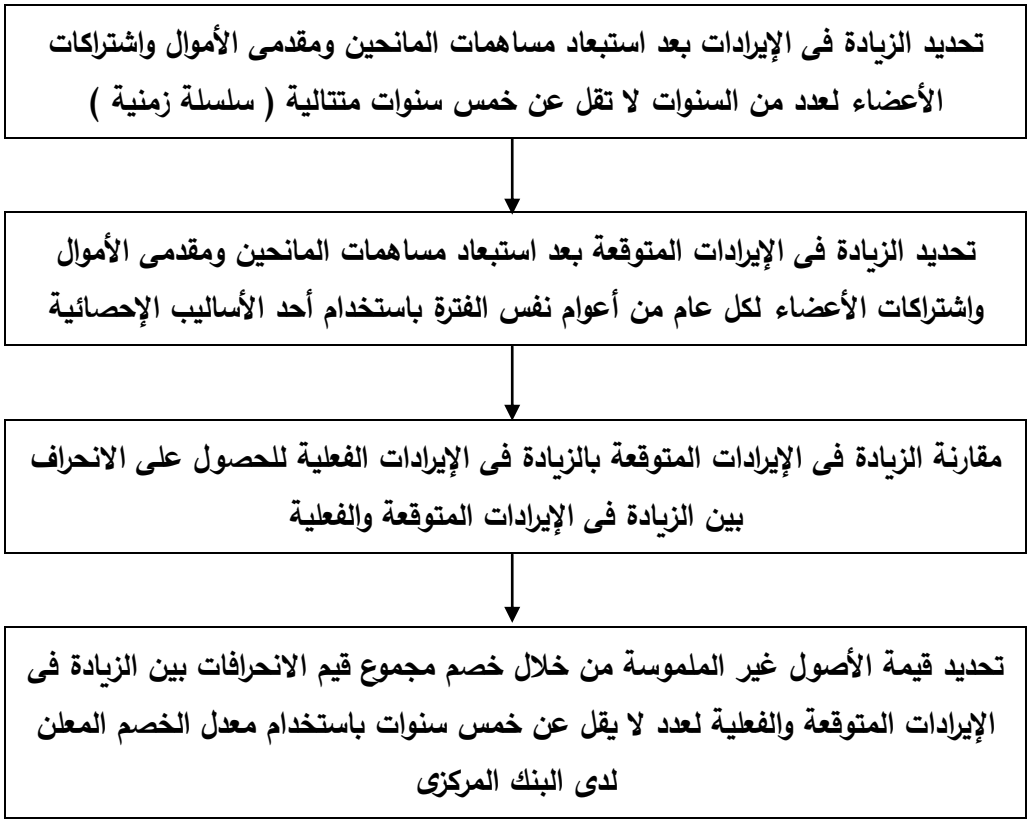

شكل رقم (١) خطوات قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية وفقاً للنموذج المقترح

وللتحقق من فعالية النموذج المقترح فإنه ينبغى تطبيقه على الجمعيات الأهلية والتى تمثل أحد أنواع الوحدات غير الهادفة للربح وذلك كمايلى

خامساً : الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تطبيق النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وذلك من خلال دراسة حالة على إحدى الجمعيات الأهلية .

<u>خطوات الدراسة التطبيقية</u> :

تتمثل خطوات الدراسة التطبيقية فى :

١- تجميع البيانات :

حيث قام الباحث بالرجوع للقوائم المالية لإحدى الجمعيات الأهلية لمدة عشر سنوات متتالية اعتباراً من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨ (لعدم صدور القوائم المالية لعام ٢٠١٩ حتى وقت إعداد الدراسة) ، كما قام الباحث بتجميع قيم المتغيرات التى يتضمنها النموذج المقترح ، و إجراء عدة خطوات للوصول إلى قيمة المتغير الأساسى الذى سيستخدم فى التحليل ، وذلك كما يلى :

- تحديد الزيادة فى الإيرادات لكل عام من الأعوام العشرة .
- تحديد مساهمات وتبرعات المانحين ومقدمى الأموال لكل عام .

- تحديد ماتم استخدامه من تبرعات المانحين فى الأعمال الخيرية للجمعية لكل عام .
- تحديد الزيادة فى تبرعات المانحين ومقدمى الأموال غير المستخدمة فى الأعمال الخيرية للجمعية لكل عام .
- تحديد مساهمات الأعضاء (مقابل الاشتراك) لكل عام .
- تحديد الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء بحيث يتبقى فقط الإيرادات من الأنشطة المختلفة التى تقوم بها الجمعية وذلك لكل عام.

٢- تحليل البيانات :

حيث قام الباحث باستخدام نموذج بوكس – جنكيز الإحصائى فى تحديد الزيادة فى الإيرادات المتوقعة باستخدام الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء خلال سلسلة زمنية مدتها ١٠ سنوات ، ويرجع السبب فى اختيار الباحث لذلك النموذج نظراً لفاعليته فى إيجاد القيم المتوقعة للمتغير السابق خلال سلسلة زمنية معينة ، وذلك كمايلى :

التحليل باستخدام السلاسل الزمنية [نموذج بوكس – جنكيز]

وضع الباحثون عدداً من الأساليب والنماذج التنبؤية الإحصائية التى أثبتت كفاءتها ودقة نتائجها في الكثير من المجالات ومن تلك النماذج و التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة نموذج (بوكس – جينكنز) ، و يعتمد هذا النموذج على مجموعة من النماذج الاحتمالية والتي تدعى (نماذج بوكس– جينكنز) (Jenkins –Box models) وتستعمل في تمثيل بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بظاهرة معينة ، كما تعد إحدى النماذج العامة لإيجاد التوقعات المستقبلية لقيم الظاهرة في المستقبل ضمن حدود معينة وهي من النماذج المهمة والأكثر تقدماً من النماذج الأخرى وتعد الأكثر قوة وفاعلية في العديد من الحالات ، وقد حظيت باهتمام كبير لأفضليتها في التطبيق أكثر من النماذج التنبؤية الأخرى وذلك لأنها أثبتت كفاءتها ودقة نتائجها في مجال تطبيقها وقدراتها على التكيف ومرونتها لجميع أنواع وحالات السلاسل الزمنية (المستقرة والغير المستقرة ، الموسمية وغير الموسمية)، فضلاً عن أنها لا تفترض وجود نمط معين في بيانات السلسلة قبل تطبيقها كما هو الحال بالنسبة لنماذج التنبؤ الاخرى [للمزيد من التفصيل في هذا المجال (Brockwell & Davis,2006)].

وفيما يلي توضيح لخطوات نموذج بوكس – جنكنز

الخطوة الأولى: التعرف على النموذج وتحديد رتبته:

في هذه المرحلة يتم التحكم فى مدى استقرار السلسلة الزمنية ، وتعتبر دالة الارتباط الذاتى Autocorrelation Function (ACF) ودالة الارتباط الذاتى الجزئى Partial Autocorrelation Function (PACF) أداتين أساسيتين في تحديد نموذج السلسلة وتحديد رتبة النموذج ، حيث يتم مقارنة هاتين الدالتين المقدرتين من واقع بيانات العينة ، واختيار النموذج النظرى الذي يكون شكله قريباً جداً من شكل الارتباط الذاتى والجزئى.

الخطوة الثانية: تقدير معالم النموذج:

تهدف هذه المرحلة إلى تقدير معالم النموذج وتستخدم عادة لتقدير هذه المعالم إحدى طريقتين هما طريقة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood Method أو طريقة المربعات الصغرى Least Squares

Method وفي الطريقتين يتم تقدير مقدرات المعالم التي تجعل مجموع مربعات الانحرافات أو الأخطاء أقل ما يمكن وذلك بافتراض أن البيانات تتبع التوزيع طبيعى ، ويستخدم نموذج بوكس – جنكنز الطريقة الأولى ، حيث إن هذه الطريقة تعطى نتائج جيدة وخاصة إذا كانت السلسلة المدروسة مستقرة ، لذا فمن الأفضل استخدام طريقة الإمكان الأعظم.

المرحلة الثالثة: فحص النموذج:

تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من أن النموذج الذي تم اختياره مطابق لبعض الاختبارات الإحصائية ومن أهم هذه الاختبارات، اختبار معالم النموذج وهو الاختبار المستخدم مع طريقة المربعات الصغرى مثل اختبار t.

المرحلة الرابعة: مرحلة التنبؤ:

تعد هذه المرحلة هى المرحلة الأخيرة حيث يتم استخدام ما سبق للتنبؤ بقيم المتغيرات العشوائي ، وقبل تقدير نماذج التنبؤ بالمتغير الخاص بعينة البحث و هو الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء ، سوف يتم التأكد أولاً من سكون (استقرار) السلسلة لهذا المتغير وذلك عن طريق تطبيق اختبار Dickey–Fuller ، حيث يتم رفض الفرض العدمي القائل بعدم سكون السلسلة الزمنية إذا كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والعكس صحيح وذلك بدرجة ثقة ٩٥% وتعتبر السلسلة الزمنية غير ساكنة إما فى الاتجاه العام أو التباين أو فى كليهما.

وفيما يلي جدول يوضح أهم نتائج الاختبار للمتغيرات:

جدول رقم (١) نتائج تطبيق اختبار Dickey – Fuller

اسم المتغير	المتغير بعد أخذ الفرق الأول	
	قيم الاختبار	P.Value
الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء z	٦,٣٣	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لمتغير الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء z ، فإن استقرار وسكون السلسلة تم بعد أخذ الفرق الأول للبيانات.

وبعد أن تم تسكين السلسلة الزمنية للمتغير الخاص بالزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء ، سوف يقوم الباحث بتقدير نموذج التنبؤ وذلك بتحديد دالة الارتباط الذاتى (ACF) وكذلك دالة الارتباط الذاتى الجزئى (PACF) معتمداً في ذلك على سلسلة زمنية لهذه المتغيرات تم تسكينها من خلال اختبار Dickey–Fuller ، وذلك حتى يمكن دراسة التغيرات السنوية التي تطرأ على المتغير، وتلاشى تأثير بعض القيم الشاذة ، وبالتالي يمكن التنبؤ بهذا المتغير.

بعد رسم السلسلة الزمنية للمتغير قبل وبعد التسكين تم تقدير معلمات النموذج الخاصة بكل متغير كما يلي:

أولاً : يتم الرسم البيانى للبيانات الفعلية للظاهرة محل الاهتمام خلال الزمن (شكل ١) وذلك للتعرف على الخصائص المميزة للسلسلة الزمنية من حيث وجود اتجاه عام Trend من عدمه ، أو عدم ثبات التباين ، أو وجود قيم مفقودة أو قيم شاذة Outliers ضمن السلسلة أو غير ذلك من المشاكل العملية ، أي أن الرسم البيانى للسلسلة يؤدى إلى التعرف على أسباب عدم الاستقرار إن وجد.

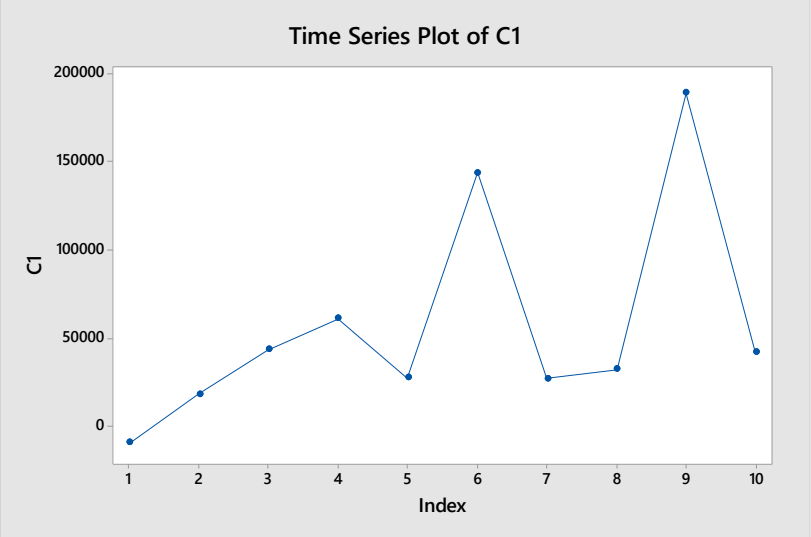

شكل رقم (٢) بيانات السلسة الزمنية لمتغير الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتركات الأعضاء

و يلاحظ من شكل رقم (٢) أن السلسة الزمنية غير مستقرة مع تزايد متردد عند النهاية.

بناء علي اختبار Dickey–Fuller (جدول رقم (١)) فإن السلسلة سكنت بعد أخذ الفرق الأول كما هو موضح بشكل رقم (٣) حيث اختفى أثر الاتجاه العام للسلسلة .

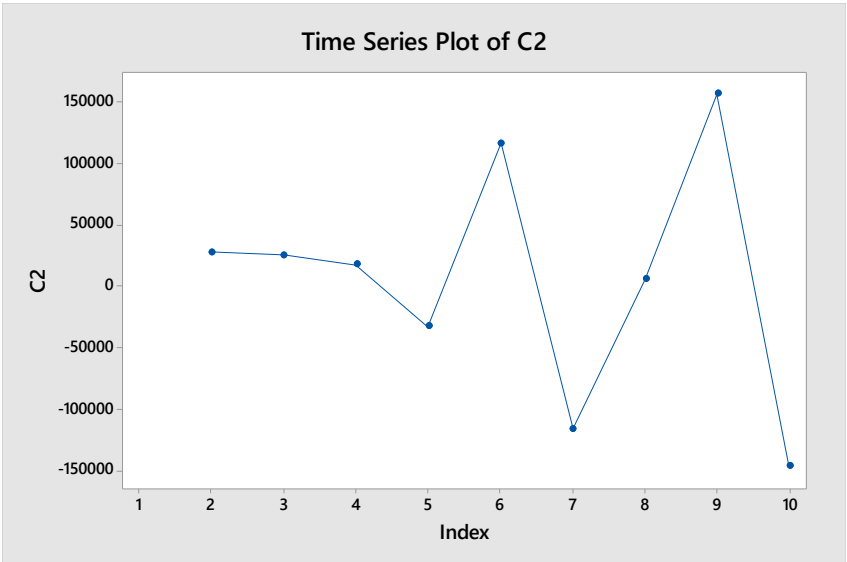

شكل رقم (٣) بيانات السلسة الزمنية لمتغير الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء بعد أخذ الفرق الأول

وبرسم كل من دالة الارتباط الذاتى ACF والارتباط الذاتى الجزئىPACF كما هو موضح بالشكلين (٤) ، (٥)

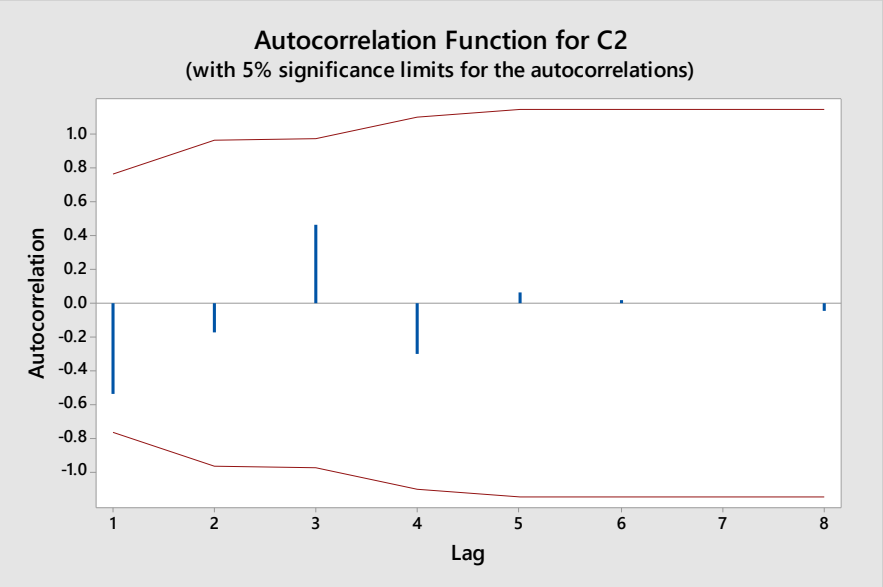

شكل رقم (٤) دالة الارتباط الذاتي ACF لمتغير الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء بعد التسكين بأخذ الفرق الأول

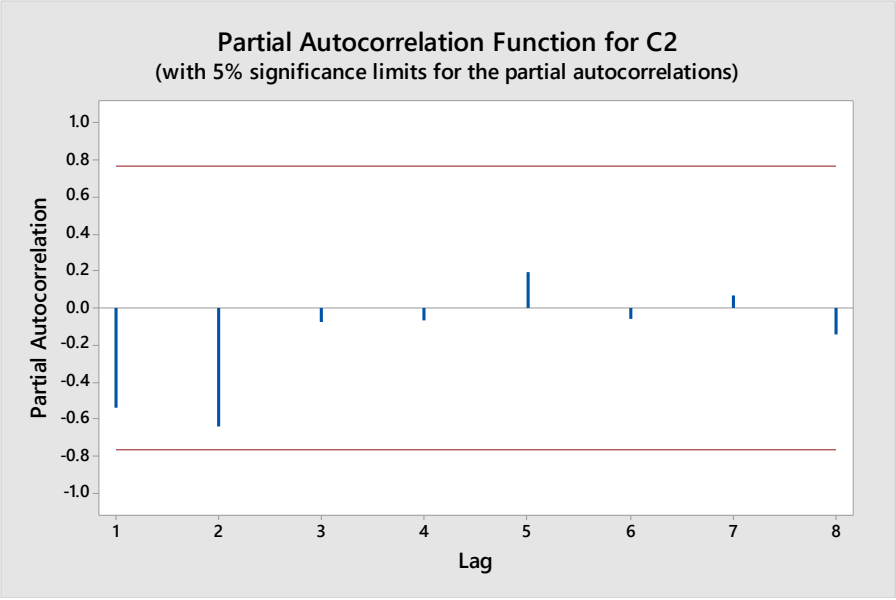

شكل رقم (٥) دالة الارتباط الذاتى الجزئى PACF لمتغير الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء بعد التسكين بأخذ الفرق الاول

يتضح أن دالة الارتباط الذاتي ACF تنقطع وتتناقص بشكل أسى ودالة الارتباط الذاتى الجزئى PACF تنقطع بعد الفجوة الثانية ، وبالتالي يمكن توصيف السلسلة الخاصة بهذا المتغير بأنها تتبع نموذج ARIMA (2,1,0) ، وبالتالي يكون النموذج الخاص بهذا المتغير كما يلي:

$$z_t = -1.062\varepsilon_{t-1} - 1.001\varepsilon_{t-2} \qquad (١)$$

حيث كانت نتائج النموذج كالتالي

Final Estimates of Parameters

Type		Coef	SE Coef	T-Value	P-Value
AR	1	-1.062	0.239	-4.44	0.003
AR	2	-1.001	0.312	-3.21	0.015

بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائى Minitab الإصدار الثامن عشر المرفقة للنموذج يلاحظ أن قيم P-Value لجميع المعالم لاختبار المعنوية أقل دائماً من ٠,٠٥ بما يعنى قبول الفرض العدمى بأن الأخطاء عشوائية ، وهذا يشير إلى جودة النموذج المقترح وملائمته لتمثيل البيانات.

استخدام النموذج في التنبؤ بالمتغير :

فيما يلي جدول بالقيم المتوقعة للزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء بالإضافة إلى القيم الفعلية والانحراف بين المتوقع والفعلى ومجموع تلك الانحرافات ، وذلك بناءً على التنبؤ بها باستخدام النموذج السابق.

جدول رقم (٢) التنبؤ بالمتغير

السنة	القيم الفعلية بعد الفرق الأول	القيم المقدرة بالنموذج	الانحراف
٢٠٠٩	٩٣٣٨,٢٧٤-	لا يمكن التنبؤ لوجود فرق أول	
٢٠١٠	١٨١٦٩,٩٣٢	١٨١٧٢,٩٨٥	٣,٠٥٢٦٧١
٢٠١١	٤٣١٧٧,٠٢٣	٤٣١٨١,٣١٤	٤,٢٩١
٢٠١٢	٦٠٧٥٦,٤١٦	١٣٢٤٢٣,٥٧١	٧١٦٦٧,١٦
٢٠١٣	٢٧٤٦٨,٦٧٥	٣٧٨٧٩,٦٧١	١٠٤١١
٢٠١٤	١٤٣٦٠٨,٠٧٢	٢٤٢٠١١,٤١٨	٩٨٤٠٣,٣٥
٢٠١٥	٢٦٩٥٥,١٥١	٢٦٢,٣٢٣	٢٦٦٩٢,٨-
٢٠١٦	٣٢١٢٠,٨٩٣	٢٩٧٣٣,١٣٠	٢٣٨٧,٧٦-
٢٠١٧	١٨٨٦٤٠,٢٣٩	٢٣٣٨٤٩,٤٨١	٤٥٢٠٩.٢٤
٢٠١٨	٤٢١٢١,٠٠٨	٦٦٩٢٧,٢٢٠	٢٤٨٠٦,٢١
مجموع الانحرافات			٢٢١٤٢٣,٧٤٣٧

تحديد قيمة الأصول غير الملموسة للجمعية الأهلية :

نظراً لأن الانحراف بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة و الفعلية يمثل قيمة التدفق النقدى من الأصول غير الملموسة خلال العام ، فإنه يمكن حساب قيمة الأصول غير الملموسة لكل فترة من خلال خصم مجموع قيم الانحرافات بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة و الفعلية باستخدام معدل الخصم المعلن لدى البنك المركزى ، وقد قام الباحث باستخدام متوسط لمعدلات الخصم المعلنة لدى البنك المركزى خلال عام ٢٠١٨ (حيث بلغ متوسطها ١٨,٢٥%) ، وعلى ذلك فإن قيمة الأصول غير الملموسة فى نهاية عام ٢٠١٨ تبلغ ١٨٧٢٥٠,٧٤ جنيه .

وبمقارنة قيمة الأصول غير الملموسة بقيمة أصول الجمعية الأهلية ككل والتى تبلغ ٢٧٣٧٣٥٩ جنيه يتضح أن نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالى الأصول تبلغ ٦,٨% ، وبالرجوع إلى إرشادات الإتحاد الدولى للمحاسبين والتى أشارت إلى أن الأصل يعد ذا أهمية إذا كانت قيمته تمثل من ١-٣% من قيمة الأصول

(Bellandi, 2018) ، ومن ثم فإن قيمة الأصول غير الملموسة الناتجة تعد ذات أهمية نسبية ومن ثم يجب إدراجها بتلك القيمة فى ميزانية الجمعية الأهلية وزيادة المال الاحتياطى بنفس القيمة .

كما يلاحظ من خلال الانحرافات السابقة أن الانحرافات لعامى ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ قد جاءت سلبية ، وذلك نظراً لانخفاض الزيادة فى الإيرادات الفعلية خلال عام ٢٠١٥ بشكل كبير عن عام ٢٠١٤ ، ومن ثم فإن الزيادة فى الإيرادات المتوقعة خلال عام ٢٠١٥ انخفضت أيضاً ولكن بنسبة أكبر من الانخفاض فى الزيادة فى الإيرادات الفعلية وبالتالى فإن الانحراف بين الفعلى والمتوقع جاء سالباً ، وعلى الرغم من ارتفاع الزيادة فى الإيرادات فى عام ٢٠١٦ إلا إن الانحراف بين الفعلى والمتوقع جاء سالباً أيضاً ، ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض التدفق النقدى للأصول غير الملموسة ومن ثم فى قيمتها خلال عامى ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، وهو ما يؤكد على ارتباط الزيادة فى الإيرادات بالتغير فى التدفق النقدى للأصول غير الملموسة .

<u>التعليق علي النتائج</u> : من التحليل السابق للمتغيرات يتضح الآتى :

١- يمكن الاعتماد علي نماذج السلاسل الزمنية باستخدام نموذج بوكس- جنكيز في تقدير قيمة الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء.

٢- اتضح من التحليل السابق أن الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء تعود للتغير في قيمة الأصول غير الملموسة و الذي تم التعبير عنه إحصائياً بالفرق بين الانحراف الفعلي و المقدر.

٣- اتضح من التحليل السابق أن الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء تتأثر بقيمة التغير في الأصول غير الملموسة للعام السابق و العام الذي يسبقه ثم يتلاشى ذلك من بعد الفترة الزمنية ، وقد اتضح ذلك من خلال دالة الارتباط الذاتى الجزئى والتى تنقطع بعد الفجوة الثانية ، وهو ما يؤكد على أهمية قياس قيمة الأصول غير الملموسة وتأثيرها على قيمة الزيادة فى الإيرادات.

٤- يمكن الاعتماد علي قيم الانحراف بين المتوقع و الفعلي في تقدير قيمة التدفق النقدى للأصول غير الملموسة خلال العام.

وفى ضوء النتائج السابقة فإنه يمكن القول بقبول صحة الفرض الثانى القائل بأنه " يعد النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية فعالاً فى تقدير قيمة تلك الأصول " ، حيث تم من خلال النموذج تقدير قيمة الأصول غير الملموسة فى الجمعيات الأهلية .

ومن ثم يمكن القول بتحقق الهدف الرئيسى للدراسة ، وهو ما يتفق من نظريات القياس المحاسبي لقياس قيمة الأصول غير الملموسة عن طريق رسملة فائض الإيرادات عن المصروفات ، وحساب التغير فى قيمة هذه الأصول سنوياً.

إلا أنه يجب ملاحظة أمرين أساسيين وهما :

١- أن النتيجة السابقة التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يصعب مقارنتها بالدراسات السابقة نظراً لعدم تقديم أياً من الدراسات السابقة لنموذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وبالتالى لا يمكن مقارنة النتائج التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية بنتائج أى دراسة من الدراسات السابقة الأخرى.

٢- أنه يمكن تطبيق النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة على الجمعيات الأهلية بشكل عام حيث إن المعالجة المحاسبية لا تختلف بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض ، وبالتالى فإن ما يمكن تطبيقه على إحدى الجمعيات يمكن تطبيقه على باقى الجمعيات .

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية :

أدى النمو المتسارع فى تكنولوجيا المعلومات وظهور عصر المعرفة إلى تغيير هيكل الأصول فى المنشآت ، فبعد أن كان للأصول الملموسة اليد العليا فى المنشآت ظهرت الأصول غير الملموسة ، والتى تجاوزت قيمتها فى بعض الشركات أضعاف القيمة الدفترية ، وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى وضع نماذج لتقدير قيمة تلك الأصول فى الوحدات الهادفة للربح إلا أن ذلك لم يمتد نحو الوحدات غير الهادفة للربح ، ونظراً لعدم قياس قيمة تلك الأصول فى الوحدات غير الهادفة للربح فإن المعلومات المقدمة لمستخدمى القوائم المالية ستكون غير مكتملة مما سينعكس بالتالى على قراراتهم ، فتقديم معلومات عن الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وبخاصة فى الجمعيات الأهلية سيمكن مقدمى الأموال من اتخاذ قرارات رشيدة بشأن تقديم التمويل من عدمه لتلك الوحدات ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية .

ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية ، حيث تناول الجزء الأول الدراسات السابقة والتى تم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين تناول القسم الأول الدراسات التى تعرضت للأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام ، أما القسم الثانى من الدراسات فقد تناول الأصول غير الملموسة فى الأنواع المختلفة للوحدات غير الهادفة للربح ، وقد تم تقسيم الدراسات فى هذا القسم إلى أربعة مجالات تعرض كل مجال منها للأصول غير الملموسة فى أحد أنواع الوحدات غير الهادفة للربح مثل الجامعات و الوحدات ذات المنافع العامة والأندية الرياضية والأصول غير الملموسة على المستوى القومى ، أما الجزء الثانى من الدراسة فقد تناول فروض الدراسة ، بينما تعرض الجزء الثالث لنماذج قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح ، أما الجزء الرابع فتناول النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وأخيراً تعرض الجزء الخامس للدراسة التطبيقية والتى تم خلالها تطبيق النموذج المقترح على إحدى الجمعيات الأهلية .

وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلى :

١-أسفرت نتائج الدراسات السابقة وعرض نماذج قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الهادفة للربح عن قبول صحة الفرض الأول القائل بأنه " تعد النماذج الحالية لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى

الوحدات الهادفة للربح قاصرة نحو تطبيقها فى الوحدات غير الهادفة للربح بشكل عام وفى الجمعيات الأهلية بشكل خاص " .

٢-لم تقدم الدراسات التى تعرضت للأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح (فى حدود ما اضطلع عليه الباحث) نموذجاً يصلح لاستخدامه فى قياس قيمة الأصول غير الملموسة فى تلك الوحدات وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وإنما اكتفت بتقديم مؤشرات لإدارة تلك الأصول .

٣-تتمثل خطوات تطبيق النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية فى الآتى :

- تحديد الزيادة فى الإيرادات خلال العام .
- تحديد مساهمات وتبرعات المانحين ومقدمى الأموال والواردة فى حساب الإيرادات والمصروفات للجمعية.
- تحديد ماتم استخدامه من تبرعات المانحين فى الأعمال الخيرية للجمعية.
- استبعاد ماتم استخدامه من تبرعات المانحين فى الأعمال الخيرية للجمعية من مساهمات وتبرعات المانحين ومقدمى الأموال لينتج الزيادة فى تبرعات المانحين ومقدمى الأموال غير المستخدمة فى الأعمال الخيرية للجمعية .
- تحديد مساهمات الأعضاء (مقابل الاشتراك) والواردة فى حساب الإيرادات والمصروفات للجمعية.
- طرح الزيادة فى تبرعات المانحين ومقدمى الأموال غير المستخدمة فى الأعمال الخيرية للجمعية بالإضافة إلى مساهمات الأعضاء (مقابل الاشتراك) من الزيادة فى إيرادات العام لينتج الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء .
- تحديد الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء لعدد من السنوات لا تقل عن خمس سنوات متتالية (سلسلة زمنية).
- تحديد الزيادة فى الإيرادات المتوقعة باستخدام أحد النماذج الإحصائية ومقارنتها بالزيادة فى الإيرادات الفعلية للحصول على الانحراف بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة والفعلية.
- تحديد قيمة الأصول غير الملموسة من خلال خصم مجموع قيم الانحرافات بين الزيادة فى الإيرادات المتوقعة والفعلية لعدد لا يقل عن خمس سنوات باستخدام معدل الخصم المعلن لدى البنك المركزى (إذا كان هناك معدل خصم واحد أو متوسط لمعدلات الخصم فى حالة تعددها خلال العام).
- إدراج الأصول غير الملموسة بالقيمة السابق تحديدها فى ميزانية الجمعية الأهلية وزيادة المال الاحتياطى بنفس القيمة .
- إعادة قياس قيمة الأصول غير الملموسة سنوياً لتحديد مدى التغير الذى يطرأ على قيمة تلك الأصول سواء كان ارتفاعاً أو انخفاضاً ، وإعادة تسجيل الأصل وفقاً للقيمة الجديدة ، على أن تسجل تلك التغيرات فى حساب الإيرادات والمصروفات.

٤-أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية :

- أن الزيادة فى الإيرادات بعد استبعاد مساهمات المانحين ومقدمى الأموال واشتراكات الأعضاء تتأثر بقيمة التغير في الأصول غير الملموسة للعام السابق و العام الذي يسبقه ثم يتلاشى ذلك من بعد الفترة

الزمنية ، مما يؤكد على أهمية قياس قيمة الأصول غير الملموسة وتأثيرها على قيمة الزيادة فى الإيرادات.

- قبول صحة الفرض الثانى القائل بأنه " يعد النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية فعالاً فى تقدير قيمة تلك الأصول " .

فى ضوء النتائج السابق يوصى الباحث بالأتى :

١- أن تقوم لجنة معايير المحاسبة المصرية وكذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير المحاسبية المصرية والدولية ، وذلك على النحو التالى :

- أن يتضمن كل معيار محاسبى ذى علاقة بالوحدات غير الهادفة للربح جزءاً خاصاً بتلك الوحدات بحيث يتضمن المعالجة المحاسبية للمعاملات التى تتم فى الوحدات غير الهادفة للربح وتدخل فى نطاق المعيار ، أو أن يتم تخصيص معيار مستقل للوحدات غير الهادفة للربح حيث إن لتلك الوحدات طبيعة خاصة ، وبالتالى فإن ما ينطبق على الوحدات الهادفة للربح لا ينطبق بالضرورة على الوحدات غير الهادفة للربح ، وذلك على غرار معايير المحاسبة الأمريكية والتى أفردت معياراً خاصاً بالوحدات غير الهادفة للربح ، وخاصة بعد توقف المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولى ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى IASB & FASB والذى كان يتضمن جزءاً خاصاً بالوحدات غير الهادفة للربح .
- أن يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخلياً من خلال تعديل تعريف الأصل وشروط الاعتراف حيث لا يجوز أن تبقى غير معترف بها على الرغم من أنها تمثل قيمة كبيرة من قيمة الوحدات التى نشأت فيها .
- تبنى النموذج المقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة وإدراجه ضمن المعيار المحاسبى المصرى رقم ٢٣ " الأصول غير الملموسة " ، المعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٨ والذى يحمل نفس الاسم كنموذج لقياس الأصول غير الملموسة فى الوحدات غير الهادفة للربح وخاصة فى الجمعيات الأهلية ، وكذلك تبنى النموذج المقترح ضمن المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣١ " انخفاض قيمة الأصول " ، المعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٦ والذى يحمل نفس الاسم ، وذلك فيما يتعلق بانخفاض قيمة الأصول غير الملموسة ، وذلك فى جزء خاص بالوحدات غير الهادفة للربح داخل تلك المعايير ، أو فى معيار مستقل للوحدات غير الهادفة للربح.

٢- أن تقوم وزارة التضامن الاجتماعى بتبنى النموذج المقترح وإلزام الجمعيات بتطبيقه بعد عقد دورات تدريبية للمحاسبين فى تلك الجمعيات على النموذج المقترح حتى تصبح القوائم المالية لتلك الوحدات معبرة بأقرب ما يكون للواقع الاقتصادى للوحدة ، ومن ثم توفير معلومات مفيدة للمانحين ومقدمى الأموال تساعدهم فى اتخاذ قراراتهم بشأن منح التمويل لتلك الوحدات من عدمه .

كما يوصى الباحث الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات عن تقديم :

١- نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الوحدات الحكومية .

٢- نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الأندية الرياضية وخاصة بالنسبة للناشئين ، حيث إن قيمة الأصول غير الملموسة بالنسبة للاعبين المتعاقد معهم تكون محددة من خلال العقد أو القيمة

السوقية ، أما الناشئون فليس لهم قيمة سوقية أو قيمة تعاقدية يمكن الاعتماد فى تحديد قيمة الأصول غير الملموسة بالنسبة لهم .

٣- نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة فى الجامعات المصرية .

٤- نموذج محاسبى مقترح لقياس قيمة الأصول غير الملموسة على المستوى القومى لدعم التنافسية الدولية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- الهلالى ، الهلالى الشربينى .(٢٠١١). إدارة رأس المال الفكرى وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة فى مؤسسات التعليم العالى . مجلة بحوث التربية النوعية . كلية التربية النوعية . جامعة المنصورة ، ٢٢ ، ٢-٦٢.

٢- القانون رقم ٧٠ .(٢٠١٧). قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى . الجريدة الرسمية ، ٢٠(و) ، ١-٤٣.

٣- زهران ، علاء الدين محمود .(٢٠١١). نحو منهج لقياس رأس المال الفكرى على المستوى الكلى – دراسة تطبيقية . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط . معهد التخطيط القومى ، ٢(١٩) ، ٤٥-١٠١.

٤- سعداوى ، خالد مصطفى بركات .(٢٠١٤). دور تكنولوجيا المعلومات فى تنمية رأس المال الفكرى للأجهزة الحكومية : دراسة ميدانية لشاغلى الوظائف الإشرافية فى وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت . مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث . الجامعة العربية الأمريكية ، ١ ، ٨٤- ١٠٧.

٥- مجلس معايير المحاسبة الدولى .(٢٠١٧). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٦ " انخفاض قيمة الأصول " . ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . المملكة العربية السعودية ، ٩٣٧-٩٧٢.

٦- وزارة الاستثمار .(٢٠١٥). معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥. المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣١ " انخفاض قيمة الأصول " . الوقائع المصرية ، ٧٤٢- ٧٩١.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Agoston, S. I. (2014). Intellectual capital in social enterprises. Management & Marketing, 9(4), 423 – 438.

2- Akhlaque, S., & Flouti, E. (2016). Accounting in Football: A Study on the Human resource accounting of football players in Allsvenskan. (Master's thesis in Business. Uppsala University. Uppsala. Sweden).

3- Bellandi, Francesco.(2018). Materiality in Financial Reporting: An Intergrative Prespective. 1st edition. Emerald Publishing Limited. United Kingdom.

4- Bengtsson, M., & Wallström, J. (2014). Accounting and disclosure of football player registrations: Do they present a true and fair view of the financial statements?: A study of Top European Football Clubs. (Master's thesis in Accounting, 2014. jönköping University. Småland. Sweden).
5- Bradburn, A., Coakes, E., Bradburn, A., & Coakes, E. (2004). Intangible assets and social, intellectual and cultural capital: origins, functions and value. Conference on Organisational Knowledge, Learning and Capabilities. Innsbruck, Austria 02-03 Apr 2004,1-20, Available at: https://pdfs.semanticscholar.org/4db4/5a3a37ce74fb5b1658f396629a55be25e8d3.pdf.
6- Brockwell, P. J., & Davis, R. A. (2006). Time Series: Theory and Methods, Springer Series in Statistics. 2nd Edition. Springer Science+ Business Media. New York. United States of America.
7- Brommer, B. C. (2011). Does the recognition of football players contracts require extra attention? Accounting, Valuation and Duration of Football player contracts. A re-examination with European data (Master's thesis in Accounting. Tilburg University. Tilburg. The Netherlands).
8- Colauto, R. D., da Cunha, J. V. A., Avelino, B. C., & Oliveira, M. S. L. (2011). Intellectual capital's assessment developed in non-governmental organizations: comparing Portuguese and Brazilian organizations. Enfoque, 30(2),9-23.
9- Dyczkowski, T. (2013). Human capital of Polish non-governmental organisations: from macroeconomic context to microeconomic implications. Ekonomika, 92(3), 105-122.
10- Goshunova, Anna. (2013). The impact of human capital accounting on the efficiency of English professional football clubs. Forthcoming in: European Applied Studies: modern approaches in scientific researches, 2nd International scientific conference. ORT Publishing. Stuttgart, 17 February 2013 , 1-8 , Available at :https://mpra.ub.uni-muenchen.de/45721/1/MPRA_paper_45721.pdf
11- Guthrie, J., Carlin, T. M., & Yongvanich, K. (2004). Public Sector performance reporting: The intellectual capital question?.Working Paper in Management. Available at :https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1361369
12- Januškaitė, V., & Užienė, L. (2015). Intellectual capital measurements and national strategy development: explaining the gap. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 213, 161-166.
13- Keshvarz, L., Farahani, A., & Saldehi, M. H. S. (2017). Organizational Intangible Assets (human, social and psychological capitals) and Corporate Entrepreneurship-Case Study: Ministry of Sport and Youth of Islamic Republic of Iran. International Journal of Pharmaceutical Research & Allied Sciences, 6(3), 79-92.

14- Kulikova, L. I., & Goshunova, A. V. (2014). Human capital accounting in professional sport: Evidence from youth professional football. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(24), 44-48.
15- Lagrost, C., Martin, D., Dubois, C., & Quazzotti, S. (2010). Intellectual property valuation: how to approach the selection of an appropriate valuation method. Journal of Intellectual Capital, 11(4), 481-503.
16- Loyarte, E., Garcia-Olaizola, I., Marcos, G., Moral, M., Gurrutxaga, N., Florez-Esnal, J., & Azua, I. (2018). Model for calculating the intellectual capital of research centres. Journal of Intellectual Capital, 19(4), 787-813.
17- Milon, B. J. (2017). The Role of Intangible Assets in Decision Making by Funders of Community-based Nonprofit Organizations. (Education Doctoral dissertations in Organization, School of Education , University of St. Thomas. Minnesota).
18- Neagu, O. (2013, September). Organizational Knowledge and Human Capital: A Conceptualisation for the Non-Profit Sector. Proceedings of European Conference on Knowledge Management, 2, 496-505.
19- Omowumiodeniyi, E. (2018). Impact of Intellectual Capital on the Performance of Public Universities in Nigeria: Evidence from University Ofilorin (Master of Science Degree in Accounting. Kwara State University. Malete.Nigeria).
20- Osinski, M., Selig, P. M., Matos, F., & Roman, D. J. (2017). Methods of evaluation of intangible assets and intellectual capital. Journal of Intellectual Capital, 18(3), 470-485.
21- Ramírez, Y. (2010). Intellectual capital models in Spanish public sector. Journal of Intellectual Capital, 11(2), 248-264.
22- Rodov, I., & Leliaert, P. (2002). FiMIAM: financial method of intangible assets measurement. Journal of intellectual capital, 3(3), 323-336.
23- Secundo, G., Margherita, A., Elia, G., & Passiante, G. (2010). Intangible assets in higher education and research: mission, performance or both?. Journal of intellectual capital, 11 (2), 140-157.
24- Serrano Cinca, C., Mar Molinero, C., & Bossi Queiroz, A. (2003). The measurement of intangible assets in public sector using scaling techniques. Journal of Intellectual Capital, 4(2), 249-275.
25- Ståhle, S., & Ståhle, P. (2012). Towards measures of national intellectual capital: an analysis of the CHS model. Journal of Intellectual Capital, 13(2), 164-177.
26- Sveiby, K. E. (2010). Methods for measuring intangible assets. 2010. Available at: http://www. sveiby. com/articles/MeasureIntangibleAssets. html.
27- Todericiu, R., & Şerban, A. (2015). Intellectual Capital and its relationship with universities. Procedia Economics and Finance, 27, 713-717.